رئيس مجلس الأمة هنأ نظيريه الباكستانيين بذكرى الاستقلال

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية باكستان الإسلامية أسد قيصر ورئيس مجلس الشيوخ محمد صادق سنجراني بمناسبة ذكرى استقلال بلدهما.

قال إن سموه لم يجد ما يستدعي ذلك في الوقت الراهن

الغانم: نائب الأمير أكد أن حل مجلس الأمة أمر بيد سمو الأمير وحده

- سمو نائب الأمير تحدث عن المشهد السياسي الحالي واستمعت بإمعان إلى توجيهاته السياسية فيما يتعلق بالمرحلة
- كانت توجيهات سموه مباشرة وواضحة وقاطعة وقد وجهني بأن أنقل لإخواني النواب وللشعب الكويتي نقلاً دقيقًا
- سموه أكد إيمانه التام بالمؤسسات الدستورية وأن هذا الإيمان والنهج هو تأكيد على نهج سمو الأمير ولن يتبدل
- نائب الأمير أكد أن استقرار البلد ومراعاة الظروف الإقليمية والدولية سياسيًا واقتصاديًا وصحيًا هو واجب واستحقاق
- سموه أكد أنه لن يسمح للاستقرار بأن يمس ودعا إلى المزيد من التعاون البناء بين السلطتين في هذه المرحلة
- نائب الأمير أكد ان استخدام الرخص الرقابية الدستورية تتطلب حصافة وحسًا بالمسؤولية وتقديرًا للظروف التي نمر بها

سمو نائب الأمير خلال لقائه رئيس مجلس الأمة يوم أمس الأول

- أكدت لسمو نائب الأمير أن أبناءه النواب سيتحملون مسؤولياتهم وسيكونون مقدرين للظروف التي تمر بها الكويت
- اجتمعت مع رئيس الوزراء وناقشنا العديد من الأمور ومنها الأوضاع السياسية الحالية والمشهد السياسي الحالي
- الخالد أكد لي بأنه لا جزع من الاستجوابات وبأنه سيواجهها إن قدمت وأن باب التعاون مفتوح على مصراعيه
- الأدوات الدستورية هي حق أصيل للنائب يجب أن يستخدمها الاستخدام السليم ولكن من يراقب ويحاسب هو الناخب
- مررنا كثيرًا بمثل هذه الأمور والشائعات وتذكرون جميعًا منذ بداية المجلس منذ أربع سنوات هي نفس الإشاعات
- أتمنى شخصيًا بأن يكون تركيزنا على الانتهاء مما لم ننته منه من قوانين وتشريعات وأيضًا الأدوار الرقابية

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد أكد أن حل مجلس الأمة هو أمر بيد حضرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وحده وأنه ليس هناك ما يستدعي ذلك في الوقت الراهن.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس "بالأمس تشرفت بلقاء سمو نائب الأمير وولي العهد، كالمعتاد في اللقاءات البروتوكولية الأسبوعية، وتحدث سموه عن المشهد السياسي الحالي، واستمعت بإمعان إلى توجيهاته السياسية فيما يتعلق بالمرحلة".

وأضاف الغانم "كانت توجيهات سمو نائب الأمير مباشرة وواضحة وقاطعة وقد وجهني بأن أنقل لإخواني النواب وللشعب الكويتي ثلاث رسائل مباشرة وسأتحدث حرفيًا حتى يكون النقل دقيقًا".

وقال الغانم" سموه أكد إيمانه التام بالمؤسسات الدستورية وبدور مجلس الأمة، وأن هذا الإيمان والنهج هو تأكيد على نهج سمو أمير البلاد – حفظه الله ورعاه – وهو نهج لن يتغير ولن يتبدل".

وأضاف الغانم "سمو نائب الأمير أكد أن استقرار البلد ومراعاة الظروف الإقليمية والدولية سياسيًا واقتصاديًا وصحيًا، هو واجب واستحقاق، وأن مسؤوليته الأولى تكمن في تحقيق هذا الأمر، وأنه لن يسمح لهذا الاستقرار بأن يمس".

وقال الغانم "وتعليقًا على المشهد السياسي الحالي، سمو نائب الأمير أكد أن التعاون البناء مع الحكومة يجب أن يكون ديدن النواب في هذه المرحلة، وأكد أن حل مجلس الأمة هو أمر بيد سمو أمير البلاد وحده وأنه ليس هناك ما يستدعي ذلك في الوقت الراهن".

وأضاف الغانم "سمو نائب الأمير أكد في ذات الوقت أن استخدام الرخص الرقابية الدستورية تتطلب حصافة وحسًا بالمسؤولية وتقديرًا للظروف العصيبة التي نمر بها".

من جهة أخرى، ذكر الغانم أنه بعد لقائه بسمو نائب الأمير وولي العهد يوم أمس اجتمع مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وناقش معه العديد من الأمور ومنها الأوضاع السياسية الحالية والمشهد السياسي الحالي.

وردًا على سؤال صحفي عما يثار من البعض بأن رئيس الحكومة سيرسل كتاب عدم تعاون قال الغانم" أكد لي سمو رئيس مجلس الوزراء بأنه لا جزع من الاستجوابات وبأنه سيواجه هذه الاستجوابات إن قدمت وأن باب التعاون مفتوح على مصراعيه مع مجلس الأمة وهو مستمر في هذا الأمر".

وأكد الغانم أن الأدوات الدستورية هي حق أصيل للنائب يجب أن يستخدمها الاستخدام السليم ولكن من يراقب ويحاسب هو الناخب والشعب الكويتي.

وأوضح الغانم أن المشهد الذي نراه حاليًا ليس مفاجئًا بل متوقعًا، مضيفًا "مررنا كثيرًا بمثل هذه الأمور والشائعات، وتذكرون جميعًا منذ بداية المجلس منذ أربع سنوات هي نفس الإشاعات وأن المجلس لن يكمل شهرًا أو شهرين والآن لم يتبق على نهاية الفصل التشريعي إلا فترة بسيطة".

وقال الغانم" أتمنى شخصيًا بأن يكون تركيزنا على الانتهاء مما لم ننته منه من قوانين وتشريعات وأيضًا أدوار قد تكون رقابية في هذه الفترة الوجيزة المتبقية من المجلس".

واختتم الغانم تصريحه قائلًا "نسأل الله – سبحانه وتعالى – أن يشفي أميرنا ويرجعه عاجلًا مشافى معافى، ونسأل الله – سبحانه وتعالى – الاستقرار للبلاد والعباد وأن يحفظ أميرنا وولي عهده الأمين".

الانتقال إلى المرحلة الرابعة من خطة عودة الحياة الطبيعية.. الثلاثاء

مجلس الوزراء قرر الإبقاء على الحظر الجزئي .. ومراجعة القرار الخميس المقبل

سمو رئيس مجلس الوزراء مترئساً اجتماع الحكومة عبر الاتصال المرئي

طارق المزرم

- استئناف نشاط كرة القدم 15 الجاري في إطار الاستعدادات للبطولات القارية والدولية دون حضور جمهور
- السماح للأندية الرياضية والصحية ومحلات العناية الشخصية وصالونات الحلاقة ومحلات الخياطة والمشاغل

أعلن رئيس مركز التواصل الحكومي والناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم أن مجلس الوزراء قرر الإبقاء على حظر التجول الجزئي المفروض على جميع مناطق دولة الكويت على أن يتم مراجعة هذا القرار يوم الخميس الموافق 20 أغسطس 2020.

وأضاف أن المجلس قرر الموافقة على الانتقال إلى المرحلة الرابعة من خطة عودة الحياة الطبيعية اعتبارا من الثلاثاء المقبل.

وقال المزرم إن المجلس قرر استئناف نشاط كرة القدم في اطار الاستعدادات للبطولات القارية والدولية دون حضور جمهور مع تطبيق الاشتراطات الصحية وذلك اعتبارا من تاريخ 15 أغسطس 2020.

وأضاف أن مجلس الوزراء سمح لبعض الأنشطة المدرجة في المرحلة الخامسة بالعمل خلال المرحلة الرابعة من خطة عمل العودة تدريجيا للحياة الطبيعية، وهي: الأندية الرياضية والصحية ومحلات العناية الشخصية والصالونات والحلاقة والمنتجات الصحية اضافة الى محلات الخياطة والمشاغل مع الالتزام بالاشتراطات الصحية، مع الالتزام بالاشتراطات الصحية.

بعد اكتشاف حالات إصابة بفيروس كورونا في عدد من المدارس الثانوية

«جمعية المعلمين»: ضرورة إصدار قرار عاجل بعدم إلزام الهيئة التعليمية والإدارية والإشرافية بالحضور للمدرسة

مطيع العجمي

طالب رئيس جمعية المعلمين مطيع العجمي وزارة التربية بضرورة إصدار قرار عاجل بعدم إلزام الهيئة التعليمية والإدارية والإشرافية بالحضور للمدرسة.

وقال العجمي في تصريح له انه بعد اكتشاف حالات إصابة بفيروس كورونا في عدد من المدارس الثانوية،أصبح من الواجب على وزارة التربية وبشكل عاجل إصدار قرار بعدم إلزام الهيئة التعليمية والإدارية والإشرافية بالحضور للمدرسة ، مؤكداً اننا نكرر ما طالبنا به سابقا وذلك حفاظا على سلامة اداراتنا المدرسية.

براءة التشكيل المتهم بالاستيلاء على كمامات الصيدليات بشيكات بلا رصيد

برأت محكمة الجنح خمسة أشخاص اتهموا بتشكيل عصابة نصب واحتيال على الصيدليات بشراء كمامات قيمتها 70 ألف دينار بشيكات بلا رصيد ثم بيعها على آخرين بسعر زهيد.

وكان الادعاء العام قد أسند إلى المتهمين أنهم وبتاريخ 25 مايو 2020 بدائرة اختصاص مخفر شرطة السالمية، دلسوا على المجني عليه بائع الصيدلية بقصد إيقاعه في الغلط لحمله على تسليم مال بحيازته باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بوجود مشروع كاذب.

كما أنهم أحدثوا الأمل بحصول ربح وهمي وهو استثمار مبلغ من المال بمشروع تجاري، فتمكنوا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المبالغ.

وذكر وكيل أحد المتهمين المحامي عبدالمحسن القطان أن موكله يقطن في منطقة جليب الشيوخ وفي أحد الأيام قام المتهم الرابع بنقله إلى منطقة السالمية وتحديدا إلى أحد الفنادق بذريعة العمل معه ولم يكن المتهم الأول على علم بما يحاك بين باقي المتهمين الذين قاموا بتشكيل عصابة لاستغلال الأوضاع الصحية في البلاد وتواصلوا مع الشركات لشراء البضائع التي يكثر استعمالها نظرا لتفشي وباء كورونا كالكمامات.

وأضاف أن المتهمين من الثاني حتى الخامس قاموا بالبحث عن ضحية وبالفعل تواصلوا مع المجني عليه عن طريق أرقام هواتف غير مسجلة بأسمائهم ثم تواصلوا معهم لشراء البضائع مقابل شيكات مؤجلة الدفع يتضح فيما بعد أنها بلا رصيد.

ودفع القطان بعدم توافر أركان جريمة النصب وعدم توافر طرق احتيالية تقوم عليها جريمة النصب وانهيار الركن المعنوي لجريمة النصب وعدم معقولية الواقعة.